مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
المجلد ١٨– العدد ٤ – كانون الأول ٢٠٢١ Volume 18– Issue 4– December 2021

الوزن الاقتصادي لدولة الهند والرؤية المستقبلية (دراسة في الجغرافية السياسية)

الباحثة شهلاء كامل عبود أ.م.د.فيان احمد محمد لاوند
جـامعة بغداد – كلية التربيــة للبنات
vianahmed@coeduw.uobaghdad.edu.iq

DOI
10.37653/juah.2021.171691

تم الاستلام: ٢٠٢٠/١٢/١٥
قبل للنشر: ٢٠٢١/٢/٤
تم النشر: ٢٠٢١/١٢/١

الكلمات المفتاحية
الوزن
الاقتصادي
الهند

الملخص:

الهند من الدول ذات المساحة الكبيرة أذ انها تصنف السابع عالميا من حيث المساحة والثانية في قارة اسيا بعد الصين ، فضلا عن انها تمتلك موقعا استراتيجيا وسط اسيا ، ودولة قارية بحرية في الوقت نفسه تمتلك موقعا استراتيجيا يطل على احد اهم المحيطات وهو المحيط الهندي واحد من اهم خطوط الملاحة البحرية اذ اعطى للهند ميزه سوقيه ، فضلاً عن اهميه موقها الفلكي الذي اكسبها تنوعا في النباتات و المحاصيل ذات الامطار الموسمية ، وتعد الهند الاولى عالميا من حيث معدل السرعة في النمو الاقتصادي ، وتمثل ثالث اكبر قوه اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين ، واكبر مصدر للبرمجيات في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية ، وتعد القوة النووية السابعة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا واسرائيل . والقوى العالمية الخامسة في جذب الاستثمارات بعد الصين والولايات المتحدة وبريطانيا والمكسيك . وتمثل ثالث اضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياط ، ولديها سابع اكبر ميزانية معلنة للدفاع.

India's economic weight and future vision

Shahlaa K. Aboud Prof. Dr. Vian A. M. Lawand Researcher
University of Baghdad- College of Education for Girls

Abstract:
India is one of the countries with a large area that ranks seventh in the world in terms of area and the second in the Asian continent after China, in addition to having a strategic location in Central Asia, and a maritime continental country at the same time it has a strategic location overlooking one of the most important oceans, which is the Indian Ocean, one of the most important shipping lines gives India a marketing advantage, in addition to the importance of its astronomical position, which has given it a diversity of plants and crops with seasonal rains. India ranks fourth in the world in the production of minerals on the basis of size and India is the first in the world in terms of the rate of speed in economic growth, and it is the third largest economic power in the world after the United States of America and China, and the largest source of software in the world after the United States of America, it is the seventh nuclear power in the world after the United States, Russia, China, France, Britain and Israel, and the fifth world power in attracting investments after China, the United States, Britain and Mexico. It represents the third largest army in the world backed by reserve forces, and it has the seventh largest declared defense budget.

Submitted: 15/12/2020
Accepted: 04/02/2021
Published: 01/12/2021

Keywords:
Economic
Weight
India.

©Authors, 2021, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة:

تعد الهند احدى الدول الاسيوية الناشئة اقتصاديا و بصورة ملفته للنظر ، و اكد ذلك دخول الهند في اكثر من منظمة اقتصادية عالمية من اهمها (منظمة جنوب اسيا ، و بريكس) و يشكل النمو الاقتصادي الهندي نموا متصاعدا الا انه طفيف نتيجة الحجم السكاني الضخم كما تعاني الهند من عدّة مشكلات ولعلّ أبرزها الفقر والأميّة وسوء التغذية على الرغم من التطوّر الاقتصاديّ الذي شهدته، ويرجع حدوث هذه المشاكل إلى الكثافة السكانية العالية ، أذ تعد الهند ثاني أكبر بلدٍ من حيث عدد السكان على صعيد العالم . ويشغل الاقتصاد الهندي المركز العاشر عالميا في تبادل العملات ، والثالث من حيث تعادل القوة الشرائية، أصبحت الهند في السنوات الأخيرة قوة اقليمية يحسب لها حساب، بفضل اقتصادها الصاعد وقوتها النووية، ولكنها ايضا تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة جدا ، تعد مدينة مومباي العاصمة الاقتصادية والمركز المالي للبلاد ، وتعد الزراعة المحرك الرئيس للاقتصاد الهندي في بداية تطور الاقتصادي وكانت تشكل مدخولات القطاع الزراعي جزءا مهما من الدخل القومي وعرفت الهند معه بالاستقلال الاقتصادي ، وفي الوقت الحاضر نلحظ تراجع مساهمة القطاع الزراعي الى ٢٥% من الناتج المحلي الاجمالي . أذ برزت الهند كأهم مركز عالمي في مجال تكنلوجية المعلومات والبرمجيات ومعالجة الاعمال الادارية ، وتشكل واجهة الاقتصاد الهندي الحديث وتعد اسرع القطاعات نموا.

مشكلة البحث :

١- كيف يمكن قياس الوزن الاقتصاد الهندي ، وما هو ترتيبها حسب الدول الاقليمية لها ؟

٢- هل اثرت المشاكل الاجتماعية على الاقتصاد الهندي ؟

٣- ماهي سيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الهندي ؟

فرضية البحث :

١- اعتمد البحث على الاسلوب الاحصائي لقياس الوزن الاقتصادي الهندي (الارتباط المتعدد) كما ان الاقتصاد الهندي جاء بالمرتبة الثانية مقارنة بدول الجوار القياس الوزن .

٢- اثرت عدة مشاكل في تباطئ الاقتصاد الهندي تارا ، و نمو ببطيء تارا اخرى .

٣- تم وضع ثلاث سيناريوهات للاقتصاد الهندي كرؤية مستقبلية .

هدف البحث : قياس الوزن الاقتصاد الهندي ووضع رؤى مستقبلية لمعرفة هل يصمد امام التحديات التي يواجها ام لا .

منهج البحث : اعتمد البحث على منهج تحليل قوة الدولة في ايضاح الوزن الاقتصادي للهند

هيكلية البحث :تم تقسيم البحث بمطلبين الاول / قياس الوزن الاقتصادي للهند و الثاني الرؤى المستقبلية .

المطلب الاول – قياس الوزن الاقتصادي لدولة الهند :

- **لوزن السياسي لدولة الهند :**

يُعد موضوع تحديد القوة للدولة وتقييمها من الموضوعات المهمة التي أهتم بها الفكر الاستراتيجي، وذلك لارتباطها الوثيق بالأمن القومي للدولة من حيث حماية قدرة الدولة على البقاء والاستمرارية والمحافظة على قيم المجتمع، الذي لن يتأتى إلا من استخدام الدولة لكل عناصر قوتها.

وأن القوة الاقتصادية تعد أحد متغيرات التوازن الإقليمي أو الدولي وهي محصلة تفاعل عناصرها المادية وغير المادية وباعتبار الدولة جزءً من المجتمع الدولي فأن التعرف على قوتها لا يكون بمعزل عن المجتمع الدولي، فالقوة مسألة نسبية وليست مطلقة أي أنها تفهم في إطار المقارنة بين دولة ما وقوة دولة أو مجموعة دول، كما لا يمكن التعرف على قوة الدولة دون النظر للهدف من استخدام هذه القوة ولاسيما ونحن نشهد مرحلة من مراحل تطور النظام الدولي الراهن وتعدد أقطاب هذا النظام في ظل نشوء التكتلات العملاقة هذا يعني إن العالم المعاصر يتجه في ظل ما يسمى بالنظام الجديد للاعتماد المتبادل والعلاقات الدولية المتشابكة[(*)](عبد المجيد فرج ، ٢٠٠٩) .

– التحليل العاملي لقياس قوة الهند :-

لقد ازدادت أهمية تحديد مفهوم القوة الاقتصادية وتقييمها في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية وظهور نظريات التوازن النووي بين الدولتين العظميين في ذلك الوقت وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم القوة لهُ جذور تاريخية قديمة منذُ الفكر الإغريقي وتطور خلال المراحل التاريخية، إذ برزت عدة اتجاهات لقياس قوة الدولة منهم من ربط قوة الدولة بالقدرة العسكرية أمثال ميكافيللى وأخر ربط قوة الدولة بموقعها الجغرافي أمثال أفلاطون وماكندر وسبيكمان

وماهان وأخير ربط قوة الدولة بطبيعة النظام السياسي القائم أمثال أرسطو واليكس توكفيل حتى ظهرت محاولة كلاين لقياس قوة الدولة بأسلوب كمي[†](جمان زاهر،٢٠٠٠) . ولغرض قياس القوة الاقتصادية هنالك عدة محاولات استخدم فيها نوعان من المعايير هي معايير مادية والتي يمكن قياسها ومعايير معنوية تكون حسية إذ تعد الوعاء الذي يحوى المعايير المادية، وتعتقد الباحثة أنه من أجل تحديد أو تصنيف قوة دولة الهند وبالمقارنة مع دول جوارها الإقليمي وعلى هذا الأساس اختيرت خمس دول تقع ضمن النطاق الجغرافي القريب والبعيد لدولة الهند أنظر الجدول (١) بين الدول و٢٣ مؤشر متنوع ، وهي تختلف من حيث المميزات الجيوبولتيكية وهذا يعطى للعينة أهمية كبيرة، فضلاً عن اختلاف المؤشرات منها البشري ومنها الطبيعي وأخر ذو طابع اقتصادي وتكنولوجي وتقني وصحي وعسكري ، ويتم في هذا المبحث التعرف على قوة الاقتصادية لدولة الهند من خلال اختيار بعض المؤشرات الاجتماعية والبشرية والاقتصادية والتعامل معها إحصائياً للوقوف على موقع هذه الدولة بالقياس إلى دور الجوار الجغرافي، باستخدام أسلوب التحليل العاملي المتعدد، الذي يعد من أساليب تحليل متعدد المتغيرات التي تهتم بالتعامل مع مجموعة من المتغيرات، ويعتمد التحليل العاملي على معامل الارتباط بين العناصر[‡](محمد محمود السرياني، ٢٠٠٠) .

جدول (١) مؤشرات قوة الدولة / حسب أحصائيات ٢٠١٨

ت	العامل	الهند	روسيا	الصين	إيران	باكستان
1	مساحة الدولة	٣,٢٨٧,٢٦٣	١٧,٠٩٨,٢٤٢	٩,٥٩٦,٩٦١	١,٦٤٨,١٩٥	٨٨١,٦١٣
2	عدد السكان	١,٣٨٠,٠٠٤,٣٨٥	١٤٥,٩٣٤,٤٦٢	١,٤٣٩,٣٢٣,٧٧٦	٨٢,٠١٢,٠٠٠	٢١٦,٥٦٥,٣١٨
3	الناتج المحلي الإجمالا	٢,٧١٩	١,٦٥٨	١٣,٦١٠	٤٥٤	٣١٥

ت	العامل	الهند	روسيا	الصين	إيران	باكستان
	ي (مليار دولار)					
4	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	٧١.٥١	٦٥.٣٩	٢٦١.٩٩	١٢٦.١٢	١١
5	نسبة الاستثمار	%٣٩	%٢٤.٧	%٤٠.٢	%٢٧.٧	%٢٠
6	حجم الاستيراد (مليار دولار)	٣٨٠.٦	٣٢٣.٩	١٩٦٠	٦٦.٩٧	٣٩.٨١
7	حجم التصدير (مليار)	٣٢٥.٥	٥٢٠.٣	١٧٧٧٩	٩٥.٧١	٢٥.١١
8	الأسلحة النووية / الرؤوس النووية	١٤٠	٦٥٠٠	٢٩٠	١٠٠٠	١٦٠
9	حجم الإنتاج الزراعي (طن)	٥٦,٢٦٩,٩١٨	٩,٦١٨,٤٤٦	٢٣٤,١٣٤,٢٣٦	٨١,٢٠٠,٠٠٠	٢٣,٦٢٢,٠٠٠
1	حجم	٣٢,٣٢٨,١٥٠	٣٩,٠٥٦,٧٢٢	٣٧٥,٤٧١,٣٦٧	١٧,١٠٠,٠٠	١٦,٦٧٥,٠٠٠

ت	العامل	الهند	روسيا	الصين	إيران	باكستان
0	الإنتاج الصناعي				٠	
11	متوسط دخل الفرد (دولار)	٥,٦٣٦	٤٠,٥٢٩	١١,٩٣٣	٣,٢٠٠	٣,١٤٠
12	البطالة	%٣.٤	%٦	%٤.١	%١٠.٧	%٦.٧
13	معدل نمو الناتج المحلي	%٠.٧	%٣.٢	%٠.٢-	%١٠.١-	%١.٩١
14	الدين	%٦٩.٦٢	%٥٠.٥	%٢٦.٥	%٤٤.٢	%٨٤.٨
15	إنتاج الفحم (مليون طن)	٥٥٤.١٤	٣١٤.٢	٢.٥٣٦	١.٢٠٠	٣.٦٠٠
16	إنتاج الغاز (مليار متر مكعب)	٧٢.٣٠٠	٦٥٤.٠٠٠	٦٩.٢٧٠	١١١.٩٠٠	٣١.٧٠٠
17	إنتاج النفط (مليون برميل)	٢.٥١٥	١٠.٨٠٠	٣.٩٨٠	٣.٩٩١	٠.٠٨

ت	العامل	الهند	روسيا	الصين	إيران	باكستان
18	إنتاج اليورانيوم (طن)	١٥٠,٠٠٠	٣,٥٢١,٠٠٠	٧٦٩,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
19	احتياطي الفحم (مليون)	٦٦.٨٠٠	١٧٣.٠٧٤	١٢٦.٢١٥	١.٢٣٧	٢.٢٨٢
20	احتياطي الغاز (مليار متر مكعب)	١.٠٧٥	٤٨.٧٠٠	٤.٦٤٣	٣٣.٦٠٠	٠.٧٥٤
21	احتياطي النفط (مليار برميل)	٤.٤٩٥	٨٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	٢٠٨.٦٠٠	٥.٥٠٠
22	احتياطي اليورانيوم (ألف طن)	١٧٠	٥٤٦	٦٨	٣٠٠	١٢٠
23	نسبة الفقر (%)	٢١.٩	٤١.٩	٤.٩	١٨	٣٢.٦

المصدر: مجموعات احصائية لعام ٢٠١٨ ، صفحات متفرقة .

- الحسابات حسب أسلوب فوكس

استخدم المفكر الألماني فوكس معادلة لحساب القوة الشاملة للدولة تعتمد على عنصرين هما الناتج القومي والقوة البشرية من خلال المعادلة الآتية :

ق = ج × $\sqrt[3]{\text{س}}$ أو $Power = P \times \sqrt[3]{B}$

حيث ق (Power) هي القوة الشاملة

ج (P) هي الناتج القومي

س (B) هي القوة البشرية

جدول (٢) بيان القوة الشاملة

ت	الدولة	السكان	الناتج القومي	الجذر التكعيبي	القوة الشاملة
1	الهند	1380	2719	11.133	30272
2	روسيا	145	1658	5.254	8710
3	الصين	1439	13610	11.290	153654
4	إيران	82	454	4.344	1972
5	باكستان	216.5	315	6.005	1891

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS) والجدول (١) .

- الحسابات حسب أسلوب راي كلاين وتعديلات نبيل فؤاد :

تعتمد القوة الشاملة لأي دولة على عدة عوامل ، رئيسة وفرعية ... وحسب تعديلات نبيل فؤاد فإنها تعتمد على عاملين رئيسين هما القدرات الملموسة وغير الملموسة

ولكننا في هذا البحث سنعتمد على القدرات الملموسة فقط لافتقادنا إلى بيانات دقيقة للقدرات غير الملموسة

القوة الشاملة للدولة = الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية

ملاحة : أهملت القدرة السياسية الداخلية والقدرة التكنولوجية لعدم توفر البيانات الخاصة بهما

الكتلة الحيوية = الوزن النسبي للسكان + الوزن النسبي للمساحة

جدول (٣) بيان الكتلة الحيوية

المؤشر	الهند	روسيا	الصين	إيران	باكستان
الكتلة الحيوية	0.537	0.596	0.759	0.079	0.096
القدرة العسكرية	0.147	0.625	0.522	0.318	0.033
القدرة الاقتصادية	0.338	0.564	0.604	0.285	0.118
المجموع النهائي	**1.023**	**1.785**	**1.885**	**0.681**	**0.247**

المصدر : جدول (١) .

ومن تحليل نتائج الجدول (٣) يمكن القول أن العامل الأول يؤشر عناصر القوة البشرية والعسكري التي تزيد قيمة معاملاتها على (٠.٥) وتقل عن (-٠.٥) وهي تجمع المؤشرات الآتية:-

١. الجانب البشري (القدرة الحيوية)، ويشمل ٤ مؤشرات هي:-

- عدد السكان
- مساحة الدولة

٢. الجانب العسكري ، ويشمل ٤ مؤشرات هي:-

- الأنفاق العسكري
- الاسلحة النووية

٣. الجانب الاقتصادي ، ويشمل ٣ مؤشرات هي:-

ناتج الدولة – الاستثمار – حجم الاستيراد – حجم التصدير – حجم الاستثمار الزراعي – حجم الاستثمار الصناعي – دخل الفرد – البطالة – الدين – معدل نمو الناتج المحلي – انتاج الفحم – انتاج الغاز – انتاج النفط – انتاج اليورانيوم – احتياطي الفحم – احتياطي الغاز – احتياطي النفط – احتياطي اليورانيوم .

وبهدف قياس قوة الدولة فقد استخدمت طريقة التحليل العاملي، فقد تحولت قيم المؤشرات للدول التسعة إلى (خمسة عوامل) يمكن بها احتساب القوة النهائية للدولة ولمعرفة مدى توفر درجة العامل الأول في دول المنطقة نلاحظ الجدول (٤) ولتوضيح قوة كل الدولة

من دول المنطقة احتسبت العوامل المعيارية لكل دولة ولكل عامل من العوامل الثلاثة إذ كانت نتائج العامل الأول تظهر الصين في المرتبة الاولى وظهور الهند في المرتبة الثانية وروسيا بالمرتبة الثالثة وايران بالمرتبة الرابعة وباكستان في المرتبة الخامسة كما موضح بالجدول الاتي :

جدول (٤) العوامل المعيارية

ت	الدول	التسلسل	النسبة	الدرجة من (٣)
١	الهند	2	19.70%	0.6000
٢	روسيا	3	5.60%	0.1500
٣	الصين	1	100%	3.0000
٤	ايران	4	1.28%	0.0384
٥	باكستان	5	1.23%	0.0369

المصدر: جدول (١) .

خريطة (١) مؤشرات القوة الشاملة

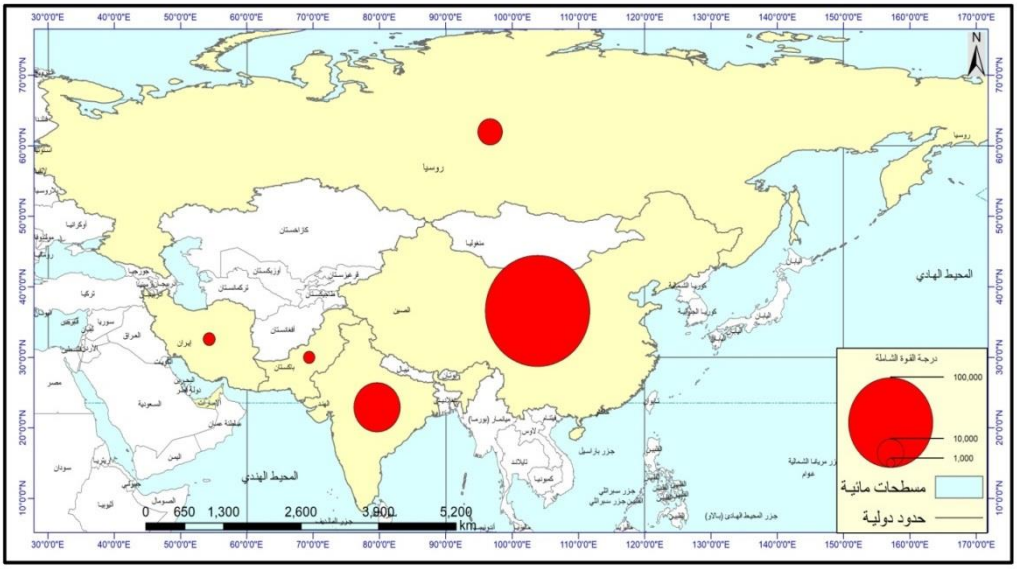

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (٣).

من خلال ما ذكر سابقا من البيانات والخريطة ايضا يتضح لنا ان الهند تعد قوة اقتصادية صاعدة وواعدة في القغرة الاسيوية لما تملكه من مقومات القوة الاقتصادية ولاسيما الموارد

الطبيعية والاقتصادية والقدرة التكنلوجية العالية فهي تعد بحق منافس لصين ايضا من خلال انتاج صناعات منافسة لصين من حيث سعر السلعة وكمية الانتاج نتيجة توفر الايدي العاملة الرخيصة ، كما اشار جدول (٦٩) ان الهند ثاني بالمرتبة الثانية حسب الدول الخمسة التي تمت المقارنة بينها .

وهذا ولا ننسى دور الهند في التكتلات الاقتصادية الاسيوية واهمها تكتل بريكس ، وعدد العمالة الرخيصة وكذلك القدرة النووية و التكنولوجية حين يصنع فيها باسعار بسيطة جدا ، ناهيك عن التعليم والصحة .

قبل التطرق لوضع سيناريوهات عن المستقبل الاقتصاد الهندي يجب دراسة التحديات التي تواجهها :

المشاكل والتحديات الاقتصاد الهندي وأفاقه المستقبلية :

١- المشاكل والتحديات :

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الهندي يمر بمرحلة صعبة ودقيقة، بسبب العوامل المحلية والخارجية، والعجز الذي يسجله ميزان المدفوعات، إلا أن حصة الهند من الإنتاج والتجارة العالمية قد واصلت الصعود، فالاقتصاد الهندي يشغل حاليا المرتبة الثالثة في أكبر اقتصادات آسيا بمعدل القوة الشرائية (من حيث تعادل القوة الشرائية)، وظهرت الشركات الهندية الرائدة في عدد من القطاعات على مستوى العالم، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخدمات الأعمال.

لقد واجه الاقتصاد الهندي تحديين رئيسين خلال المدة الماضية هما: سوء الإدارة، وبطء عملية صنع القرار، وهو نتيجة لعملية تراكمية عمرها عشرات السنين، والتحدي الآخر هو ضعف البنية التحتية التي تحتاج إلى إعادة بناء وتطوير، كما أن الهند تعاني من مشاكل الفقر والبطالة والأمية المرتفعة، والجريمة والفوارق الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وكلها تشكل عثرات ومعوقات أمام تحقيق النمو الاقتصادي.[§](Sebastian Dullien) .

وكما موضح في الجدول (٥) المشكلات الاجتماعية للاقتصاد الهندي :

جدول (٥) المشكلات الاجتماعية للهند ٢٠١٨

ت	المشكلات الاجتماعية	نسبة %
١	الفقر	٢١.٩
٢	البطالة	٥.١
٣	الاعالة	٣٩.١
٤	الامية	١٩.٤
٥	الهجرة	١٤.٥

المصدر: احصائيات الهند ٢٠١٨ .

تعد الهند ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان في العالم بنحو مليار نسمة بعد الصين ، ولاشك ان الوضع السكاني له تأثير كبير على الوضع الاجتماعي ، وتخلق المشاكل الاجتماعية تفشي الامية والجهل وتراجع في الرعاية الصحية والفقر والهجرة وسوء التغذية ، ويعد الفقر العدو الاول للتنمية في الهند أذ ان الاقتصاد الهندي عانى الكثير منه وعمل على تخفيض معدل الفقر في الهند ، أذ تمكنت الهند من وضع خطة لتقليل اعداد الفقر في الهند مع انها لم تقض على الفقر نهائيا فما يزال يمثل ربع سكان الهند تحت خط الفقر مع تباين كبير في درجة الفقر بين الاقاليم . إذ تشير النسبة الفقراء في الهند انها تعدت ٤٥.٣% عام ١٩٩٠ ولكن في عام ٢٠١٨ انخفض عددهم ليصبح ٢١.٩ % . وسبب هذا الفقر العالي ناجم بسبب ارتفاع البطالة في الهند بين المتعلمين اصحاب الشهادات العليا أذ ان ٧٣% من العاطلين عن العمل حاصلين على الثانوية والتعليم العالي . أذ ان عدد الوظائف التي يوفرها مجال صناعات المعرفة والخدمات ضئيل بالنسبة للمخزون الضخم من سوق العمالة في الهند اذ يوظف قطاع البرمجيات اقل من ٠.٥% من العمالة الهندية ، لكنه يسهم في اجمالي الناتج المحلي بنحو ٥% . أذ ان نسبة البطالة في عام ٢٠١٨ هي ٥.١% وهذا بسبب عدد السكان الضخم وبسبب ارتفاع نسبة الامية اذا وصلت في عام ٢٠١٨ الى ١٩.٤% بسبب ان الاميين يعملون بمجال الزراعة بسبب قلة معرفتهم وخبرتهم بجوانب الصناعية فأن الزراعة تحتاج الى حرفة وهذه الحرفة وايضا بسبب وجود الآلات والمكائن قل الطلب على الايدي العاملة ، اضافة الى ان الوارد المالي من الزراعة قليل جدا ، وهذه

الجوانب منها الفقر بسبب عدد السكان المرتفع وارتفاع البطالة بسبب وجود الامية بحجم كبير جدا سببت بارتفاع الهجرة الى خارج الهند وخاصة اصحاب الخبرة العالية أذ تعد العمالة الهندية المختصة في تقنية المعلومات ذات كفاءه عالية ، تلقى جزء كبير من افرادها درجات علمية من الغرب والى الخليج فساهموا في النجاح السريع للهند . ورغم وجود هذه العوامل في القطاعات الاقتصادية ووجود عدد عاملين الا انه توجد بطالة وهي بتزايد الامر الذي يسبب ارتفاع نسبة الفقر وارتفاع حجم الاعالة في الهند .

نما الناتج المحلي الإجمالي في الهند بمعدلات أعلى بكثير من متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومتوسط الدول المتقدمة التقليدية أيضا، غير أن ذلك لا يمثل غاية في حد ذاته ، إنما هو وسيلة تسعى من خلالها الهند لتمكين تحسين مستويات شعبها بشكل تدريجي، فاستطاعت تخفيض نسبة الفقر الحاد، وتنامت الطبقة الوسطى لتشكل مصدرا هاما لفرص العمل العالية التي تبحث عنها الشركات المحلية والأجنبية ، ووسعت من دائرة الاستهلاك المحلي، فأصبحت سوقا استهلاكية كبيرة للطبقة الوسطى المتنامية فيها، ولكن ذلك لم يؤد إلى الحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة من جهة، وبين شرائح وطبقات المجتمع من جهة أخرى، فازداد التفاوت الطبقي على الرغم من انخفاض نسبة الفقراء، ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية. فضلا الى أن هذا الارتفاع في القطاعات نتيجة لتطور قطاعي الصناعة والخدمات وزياده الاستثمارات الداخلية والخارجية فيهما [**] (ايهاب شريف،٢٠٠٢) .

٢- الرؤية المستقبلية :

من خلال العرض السابق لقياس الوزن الاقتصادي لدولة الهند و التحديات التي تواجه الاقتصاد الهندي ، يمكن وضع سيناريوهات ثلاثة وهي :

السيناريو الاول :صعود الاقتصاد الهندي والفرص المتاحة:

إن ميزة الزيادة السكانية العالية تشكل تحديا كبيرا للهند ، وبالوقت نفسه تشكل ميزة يمكن الاستفادة منها ، وتحويلها إلى يد عاملة منتجة في سوق العمل الهندي والعالمي ، ولهذا

يعتقد أن إمكانات النمو المستدام عالية في الهند ، فسكانها من الشباب – الذين سيكون معظمهم في سن العمل على مدار العقود القادمة– بالمقارنة مع المعدلات الدولية ،

١– تشهد الهند ارتفاعا في القوى العاملة في الوقت الذي تشهد فيه بعض القوى الكبرى انخفاضا فيها، كما أن انخفاض معدلات الخصوبة قد أدى إلى انخفاض معدلات الإعالة ، وازداد معدل الادخار الوطني الذي يمكن أن يتنامى أيضا في المدى المتوسط بسبب العوامل السكانية المواتية، وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار في البنية التحتية، والتوسع الكبير في المشاريع الخاصة.

٢– تعمل الحكومات الهندية على بناء وتطوير الاقتصاد المعرفي ، منطلقة من بنية تحتية تحوي ٢٥ ألف كلية جامعية ، و٤٠٠ جامعة مشتركة في برامج التعليم الإلكتروني، ولديها أرخص جهاز كومبيوتر لوحي في العالم يستخدمه تلاميذها في مدارسهم، وهذا يمكن أن يؤدي دورا حاسمة، وقاعدة صلبة للانطلاق نحو توفير إمكانية حصول الجميع على التعليم الجيد، ويشكل عاملا هامة في تطور الهند كقوة معرفية عظمى .

٣– كما أن مشروع الحكومة الهندية الذي يهدف إلى ربط ٢٥٠ ألف قرية باستخدام شبكات الألياف البصرية والذي أكتمل في عام ٢٠١٥، عزز من قدرة الحكومة على تنفيذ مخططاتها بنجاح ، ويمكنها من تطوير العديد من التطبيقات المفيدة في مجالات مختلفة، من مثل الرعاية الصحية، والتعليم والزراعة والتجارة، وشؤون البيئة، وأتاح فرص المشاركة للجميع في برامج وخطط التنمية المستدامة.

٤– حققت الهند من تقدم في صناعة الدواء ، إلى تحسين الرعاية الصحية الامان والاستشفاء من أمراض مختلفة ، أهمها مشكلة نقص المناعة المكتسبة الذي تعاني منه الهند ، وهذا ما سينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وتحسين الإنتاج والإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية جميعها.

٥– وقيام الهند بتحسين بيئة الأعمال ، وتعديل تشريعات العمل ، سيساعدها في جني الفوائد الكبيرة من سكانها ، ولاسيما من خلال ازدهار الصناعات كثيفة العمالة ، وهذا ما يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي مستقبلا ، ولذلك تحاول الحكومة الهندية تكثيف جهودها لدعم النمو الاقتصادي ، حيث خفضت القيود على الاستثمار الأجنبي، ووافقت على مشاريع

في البنية التحتية تبلغ قيمتها ٢٨.٤ مليار دولار أمريكي في مجالات النفط والغاز، والطاقة والطرق والسكك الحديدية.

٦- وتتمتع الهند بنظام مالي متين، استطاع الصمود أمام الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، فالديون المعدومة في الهند لا تتجاوز نسبتها ٢%، مقابل ٢٠% في الصين.

٧- من بين أبرز نقاط القوة التي تتمتع بها الهند ، ارتفاع معدلات التعليم ، وخاصة تعليم اللغات الاجنبية ، كما أن عدد المتحدثين باللغة الإنجليزية في الهند يتزايد باستمرار، وبالتالي يتزايد الاعتماد عليهم في أداء بعض الأعمال للشركات الخارجية، وهم في مواقعهم داخل الأراضي الهندية. وتمتلك الهند مهارات فكرية وفنية وهندسية مرتفعة، جاءت نتيجة لاستثمار الهند في التعليم العالي، ما أتاح لها المشاركة في سوق العمل العالمي بعد التغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصاد العالمي .

٨- والهند أيضا دولة ديمقراطية ، لديها صحافة حرة ، ومجتمع مدني وكلها عوامل توفر قدرة من الاستقرار السياسي الذي يوفر مناخات التطور والتقدم الاقتصادي ، لأن الكثيرين يعتقدون أن وراء تفاعل المؤسسات السياسية والاقتصادية يكمن النجاح الاقتصادي.

٩- تمتلك الهند موارد بشرية ضخمة ، وعدد كبير من المهنيين ، والفنيين المتخصصين ، وسوق واسعة لكل المنتجات ، ورجال أعمال هنود وأجانب ، ومدخرات حكومية وفردية ، فالهند واحدة من القوى الاقتصادية المزدهرة في القرن الواحد والعشرين ، وتمتلك قطاع خدمات ينمو بسرعة ، وخاصة في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات ، فالهند تحتل مكانة هامة في تكنولوجيا الاقتصاد المعولم ، انطلاقا من برمجيات بنغالور المدينة السليكون الهندية" [††].

كما أن الحكومة الهندية قد أعلنت في مطلع عام ٢٠١٥ عن الشروع في مجموعة من التدابير والمشاريع التي سيكون لها منعكسات إيجابية هامة على الاقتصاد الهندي وهي:[‡‡]

• إنشاء خمس محطات كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية، لتخفيف أزمة الطاقة التي تعاني منها البلاد.

[††]) Rashmi Banga: " Doing business in India" Gurgaon, Haryana, India 2012, p23

[‡‡]- الاقتصادية، النسخة الإلكترونية، العدد ٧٨١١، ١ آذار ٢٠١٥.www. aleqt.com

• زيادة الإنفاق في مجال البنى التحتية بواقع ١١.٣ مليار دولار، لتحفيز النمو.

• تأسيس نظام عام وشامل للضمان الاجتماعي، يتيح للفقراء الهنود الحصول على خدمات التأمين والتقاعد بأسعار مدعومة.

• إدخال ضريبة خدمات ومبيعات عامة بحلول نيسان من عام ٢٠١٦.

• دفع مستحقات الضمان مباشرة في حسابات المستحقين، للقضاء على الفساد والتبذير.

• إلغاء الضريبة المفروضة على الفقراء ، واستبدالها بضريبة تفرض على الأثرياء .

• خفض ضريبة الشركات بنسبة ٢٥% في السنوات الأربع المقبلة.

• امتلاك الهند الى قوة عسكرية والقدرة النووية والتكنلوجيا .

• دخول الهند كعضو فعال في التكتلات الاقتصادية العالمية ابرزها تكتل بريكس .

التراجع الاقتصاد الهندي السيناريو الثاني :

الاقتصاد الهندي يمر بمراحل عدة ومنها هي تراجع الاقتصاد الهندي وان سبب هذا التراجع:

١- زيادة عدد السكان : ان زيادة السكان تسبب الكثير من المشاكل للهند منها زيادة نسبة الفقر وارتفاع نسبة الوفيات خاصة بين الاطفال ، وان الزيادة تؤدي انخفاض مستوى لمعيشة وزيادة الامراض بسبب الوضع الصحي المتدني اضافة الى زيادة البطالة بسبب زيادة نسبة الامية في الهند وان السكان الاميين غير قادرين على القيام بالإعمال التكنلوجيا والصناعية والخ فقط العمل في الزراعة وفي الوقت الحاضر فأن تطور المكائن والآلات الزراعية جعلت الطلب على الايدي العاملة قليل جدا ، اضافة الى تدهور الجانب الصحي وزيادة عدد الوفيات، وترتبط سوء التغذية بالزيادة السكانية ونتيجة وجود مناطق فقيرة جدا بسبب الزيادة السكانية الهائلة التي تسبب ضغط على الموارد الاقتصادية والطبقية الامر الذي ادى الى انخفاض مستوى دخل الفقر وازدياد حجم الفئة المعيلة وتكيد الفئات العمرية الصغيرة جدا لإعمال شاقة. وان سوء التغذية يجعل الناس اكثر عرضة للإصابة بالإمراض التي تهدد حياتهم. وان النمو السكاني اثر بشكل سلبي على البيئة وذلك بسبب الاستخدام الهائل للأراضي سواء كان للزراعة او لسكن ، حيث يؤدي النمو الكبير للسكان في المدن والارياف الى استهلاك كميات كبيرة من الموارد البيئية .

٢- زيادة الاستهلاك لدى الافراد في الهند يؤدي الى تقليل مدخراتهم مما يؤدي الى الحد من امكانية رفع مستوى الدخل للأفراد ، أذ يصبح الدخل اقل من معدلاته السابقة ، بالتالي يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة للأفراد ، وبذلك لان زيادة التعداد السكاني يسبب انخفاض في الدخل .

٣- انتشار ظاهرة البطالة بين الافراد بخاصة بين صفوف المتعلمين يؤدي الى هجرة الكفاءات العلمية الى الخارج ، والانخفاض في نسبة الاجور في القطاعين العام والخاص وذلك بسبب توفر الكثير من الايدي العاملة ، وايضا يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة الطلب عليها بصورة لا تتناسب مع نسبة الاجور مما يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة للافراد .

٤- انهيار المرافق العامة نتيجة زيادة الضغط عليها وعدم كفاية الاستثمارات اللازمة لتجديدها والتوسع فيها فمثلا انقطاع التيار الكهربائي و المياه وظهور مشكلان مرورية وازدحام يؤثر على وصول الافراد الى اعمالهم بالتالي تؤثر على العملية الانتاجية .

وأن معدلات النمو الاقتصادي السنوي قد تباطأ بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ عما كان عليه قبلها، ويعود هذا التباطؤ للأسباب الآتية:[§§](Sebastian Dullien P152)

١. تباطؤ الاقتصادات الغربية التي تشهد أزمة خانقة، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، أدت الانخفاض الطلب على المنتجات الهندية.

٢. ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الهندي، ما أدى لانخفاض الطلب الداخلي على السلع والخدمات، وأدى هذا إلى انخفاض معدلات الاستثمار في الاقتصاد الهندي.

٣. البيئة القانونية والقيود البيروقراطية المعوقة لدخول الاستثمارات الأجنبية إلى الهند.

٤. نقص الطاقة اللازمة لدفع العملية الإنتاجية في ظل ازدياد الطلب على الكهرباء، وخاصة مع اتساع حجم الطبقة الوسطى.

٥ تباطؤ عملية تحديث البنى التحتية اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي فعال.

٦. إمكانية فقدان الهند لميزتها النسبية بوجود أيد عاملة رخيصة، وذلك في ظل ارتفاع نسبة الطبقة الوسطى، وارتفاع الأجور محلية، والتحديات الخارجية المتمثلة بمنافسة الأيدي العاملة الرخيصة في الاقتصادات الصاعدة الأخرى. ، وترى الباحثة أن عملية إعادة بناء وتحسين البنية التحتية، قد تستطيع الهند تحقيقها في فترة زمنية قصيرة، ولكن التحدي الأول قد يحتاج إلى فترة زمنية أطول من ذلك بكثير، فإن تمكنت الهند من تعزيز وتفعيل الحوكمة بكل أبعادها، وتطوير البنية التحتية لديها، ستكون هناك آفاق مستقبلية جيدة للاقتصاد الهندي

السيناريو الثالث : بقاء الاقتصاد الهندي ثابت

يرى هذا السيناريو بقاء الاقتصاد الهندي لما هو علية ، وفي الواقع لا يوجد اقتصاد يسير بنمط خطي واحد فيسوده أحيانا صعود وجمود وكساد اقتصادي ولكل من الصعود والكساد نتائج ايجابية وسلبية على الاقتصاد الهند ونلحظ ان اقتصادها رغم كل التحديات والصعوبات الا ان الهند دولة واعدة اقتصاديا وتمتلك موارد اقتصادية طبيعية ، وموقعا استراتيجيا هاما ، الا ان المشاكل الداخلية والمتمثلة بالفقر والبطالة والهجرة والاقليات أثرت بشكل غير مباشر على الاقتصاد ونموه كما تؤثر ايضا المشاكل التجارية مع دول الجوار لأنها سوف تؤثر على ميزانية الدولة بالاتفاق العسكري ، هذا السيناريو وهو ما تتبناه الباحثة بإلقاء الاقتصاد الهندي أي انها تحاول الحفاظ على المستوى نموها ومحاولة القضاء على الصعوبات ، رغم بروز قوة منافسة لها اقتصاديا لذلك نجد الهند تحاول الدخول لتكتلات دخول لتكتلات اقتصادية مثل جنوب اسيا وتكتل بريكس حيث تكون مهمة هذه التكتلات حماية الدول اقتصاديا ودعمها سياسيا ، لكون النظام السياسي جزء اساسي ومهم من النظام الاقتصادي حيث لا يمكن لا يمكن فصلاهما عن بعض وهذا ما اشاره الية مودليكي .

الاستنتاجات :

١- تأتي الهند بالمرتبة الثانية من حيث قياس مؤشرات الاقتصادية للوزن الاقتصادي .

٢- الهند دولة عظمى اقتصاديا وهذا واضح من خلال المؤشرات الاقتصادية .

٣- يمكن ان تتوقع صعود الاقتصاد الهندي بشكل واضح يجعل من الهند قوة اقتصادية منافسة لصين وايران معا .

قائمة المصادر :

١- الزهران جمال ، القوى الشاملة للدولة وحساباتها، مكتبة المدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠ .

٢- السرياني محمد محمود وآخرون، الجغرافية الكمية الإحصائية: أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة، العبيكان للنشر، الرياض، ط٢، ٢٠٠٠ .

٣- الشريف ايهاب ،الهند ..اسرار ومفاتيح، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية ،نيودلهي، الهند ،٢٠٠٢ .

٤- الفراج عبد المجيد ، القوى الشاملة للدولة مؤشرات وقياسات، مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢١٢. وينظر أيضاً خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، ط١، بيروت، ٢٠٠٩ .

٥- الاقتصادية، النسخة الإلكترونية، العدد ٧٨١١، ١ آذار ٢٠١٥.www. aleqt.com.

6- Sebastian Dullien: "The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and developing Countries", UNITED NATIONS, New York and Geneva, December 2010, P156.

Rashmi Banga: " Doing business in India" Gurgaon, Haryana, India 2012, p23 7-

English Reference

- 1-Zahran Gamal, the comprehensive forces of the state and its calculations, Madbouly library, Cairo, i, 1, 2000 .
- 2-the Syriac Mohammed Mahmoud and others, statistical Quantitative Geography: foundations and applications of modern computer methods, Obeikan publishing, Riyadh, i2, 2000 .
- 3-Sharif Ihab, India ..Secrets and keys, Indian Council for Cultural Relations, New Delhi, India, 2002 .
- 4-el Farag Abdel Meguid, comprehensive forces of the state indicators and measurements, Center for Strategic Studies of the pyramids, Cairo, 1997, p.212.
- 5-Khalil Hussein, the new world order and international variables, Dar Al-Manhal Al-laibani, i1, Beirut, 2009 .
- Sebastian Dullien: "The Financial and Economic Crisis of 2008- 2009 and developing Countries", UNITED NATIONS, New York and Geneva, December 2010, P156.
- Rashmi Banga: " Doing business in India" Gurgaon, Haryana, India 2012, 7-